الموقف الامريكي من الثورة الاثيوبية عام 1974

أ.د. عصام عبد الحسين نومان م. هيثم محي طالب

كلية التربية للعلوم الانسانية/ جامعة بابل

The American Position of the Ethiopian Revolution in 1974.

Lec. Haytham Muhi Talip Prof. Dr. Ussam Abdul Hussein Numan

College of Education for Human Sciences\ University of Babylon.

s.s.maytham@yahoo.com

Abstract:

Since the advent of the Emperor Haile selassie to power in 1930, the Ethiopian people were subject to autocratic authority and feudal system. Administrative corruption, incompetence and neglect of the interests of the people were prominent features of that system. Thus, the beginning of 1974 witnessed an explosion in political activity in Ethiopia, The apparent collapse of the Haile selassie power and the inability of the imperial structures of the government to contain the social forces that demand change to launch a comprehensive struggle to change power by the groups that have been mobilized revolutionary. The United States of America left Haile selassie, its main ally in the Horn of Africa, facing its own destiny. This was due to the age of the Emperor and his failure to achieve any economic and social progress, And the lack of a successor reassures the US administration of its loyalty to it and coincided with the announcement of the Nixon principle and the state of harmony that prevailed between the United States and the Soviet Union. With the decline of US military support for the Haile selassie regime and the growing political protests, the military seized the opportunity to control the situation in the country. The emperor was deposed on September 12, 1974.

Keywords: Revolution, Ethiopia, Derg, Haile selassie. Army.

الملخص:

منذ مجيء الامبراطور هيلاسلاسي[1] الى الحكم في عام 1930، خضع الشعب الاثيوبي لسلطة اوتوقراطية ولنظام اقطاعي، وكان الفساد الاداري وعدم الكفاءة واهمال مصالح الشعب من السمات البارزة لذلك النظام، لذا فقد شهدت بداية عام 1974 انفجاراً في النشاط السياسي في إثيوبيا، وقد أدى الانهيار الواضح لسلطة هيلاسلاسي وعجز الهياكل الإمبراطورية للحكومة من احتواء القوى الاجتماعية التي تطالب بالتغيير إلى إطلاق نضال شامل لتغيير السلطة من قبل الجماعات التي تم تعبئتها ثورياً. وقد تركت الولايات المتحدة الامريكية هيلاسلاسي الحليف الرئيسي لها في منطقة القرن الأفريقي يواجه مصيره لوحده، وكان ذلك نابعاً من تقدم سن الامبراطور وفشله في احراز اي تقدم اقتصادي واجتماعي، وعدم وجود خليفة له تطمئن الادارة الامريكية على ولائه لها وتزامن ذلك مع اعلان مبدا نيكسون وحالة الوفاق التي سادت بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي، ومع تراجع الدعم العسكري الامريكي لنظام هيلاسلاسي وتزايد الاحتجاجات السياسية انتهز العسكريين فرصة السيطرة على الاوضاع في البلاد، وتلى ذلك قيام الدرك بخلع الامبراطور في 12 ايلول عام 1974.

الكلمات المفتاحية: الثورة، اثيوبيا، الدرك، هيلاسلاسي، الجيش.

المقدمة:

شكل التنافس والاندفاع الامريكي– السوفيتي في اعقاب الحرب العالمية الثانية للحصول على المواقع الاستراتيجية في انحاء العالم، اساساً مهماً في بلورة اتجاهات السياسة الامريكية تجاه اثيوبيا خلال تلك المدة، نظراً لأهمية الموقع الجيوسياسي لأثيوبيا وانعكاسه على الامن القومي الامريكي، فكان ذلك دافعاً لإقامة علاقات سياسية ذات ابعاد استراتيجية بين البلدين، لذلك سعت الولايات المتحدة الى توثيق هذه العلاقة من خلال عقد العديد من المعاهدات والاتفاقيات والتي منها على سبيل المثال اتفاقية الدفاع المشترك عام 1953، والتي سمحت للولايات المتحدة الامريكية باستخدام قواعد اريتريا، في مقابل التزامها بتقديم المساعدة العسكرية اللازمة

للقوات المسلحة الاثيوبية. كان احد الاهداف الاساسية لتعزيز الامبراطور هيلاسلاسي علاقته مع الولايات المتحدة، هو لضمان الحصول على الاسلحة والمعدات العسكرية لمواجهة التغيرات الاقليمية والاضطرابات الداخلية.

وسوف نحاول من خلال هذا البحث بيان اسباب الثورة واحداثها والتركيز على سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاهها في ظل المتغيرات الدولية والاقليمية في المنطقة.

اسباب الثورة:

اولا: سيادة نظام الاقطاع في البلاد، والذي يعد من اهم اسباب الغضب والتذمر الجماهيري، اذ كان الفلاحون يملكون 5% فقط من مساحة الاراضي الصالحة للزراعة في البلاد، بينما كان النبلاء الذين يؤلفون ثلة من العائلات يملكون 65% من الارض، وكانت الكنيسة الارثدوكسية الاثيوبية تملك 30% من الارض الباقية، كما شمل الاقطاع في اثيوبيا المدن ايضاً وتغلغل فيها، وكانت الطبقة الحاكمة تمتلك اكثر من 80% من مجموع اراضي المدن مما سهل استغلال المواطنين فيها[2]. وكان ملاك الاراضي في الريف هم ذاتهم الذين يملكون الاراضي في المدن، وكان اكبر مالك للأراضي في اثيوبيا هو الامبراطور هيلاسلاسي نفسه[3].

ثانيا: تأسيس جبهة التحرير الوطني الاثيوبية في الاول من اب 1971 بإعلان رسمي بعد اللقاءات التي تمت بين القوى الوطنية المناوئة للحكم الامبراطوري الاقطاعي الرجعي في اثيوبيا واشترك فيها ابناء الوطن كافة من جميع القوميات والحركات وطبقة العمال والفلاحين للتعبير بصدق عن رغبة جماهير الشعب الكادح والمحروم ولكي ترفع الظلم عن كاهل المواطنين، لذلك كان التجاوب سلميا ومستمراً بين القوى الثورية والمواطنين ولاسيما من الفلاحين والعمال والطلبة التي تهدف الى الوقوف ضد النظام المستبد والمستغل والاستعمار الجديد بكل اشكاله[4].

ثالثا: التذمر والانقسام في صفوف المؤسسة العسكرية الاثيوبية. فمنذ ان تسلم هيلاسلاسي الحكم انصب اهتمامه بتحديث الجيش الاثيوبي، ولكن حرص على ان يكون الهيكل التنظيمي للجيش محققا لأهدافه الرامية الى توطيد نظام حكمه، فقد نظم الجيش على اسس طبقية، حتى لا يكون مصدر تهديد للنظام فكانت قيادته العليا تتشكل من صغار الضباط الذين تخرجوا من المدارس العسكرية الاثيوبية، وقاعدته تتشكل من قطاع عريض من ضباط الصف والجنود من ابناء الفلاحين والعمال، بالإضافة الى هذا التناقض الطبقي داخل الجيش كان هناك ايضا تناقض قومي فأبناء جماعة الامهرا القومية التي ينتمي اليها الامبراطور يشكلون القيادة العليا للجيش ومعظم القيادة الوسطى له في حين ان قاعدة الجيش كانت تتشكل من ابناء الجماعات الوطنية الاخرى، وكانت تلك التناقضات داخل الجيش هي عاملا اساسياً في انقسام الجيش على نفسه خاصة بين صغار الضباط لعدم افساح المجال امامهم للترقي للمناصب العليا في القوات المسلحة[5] الى جانب ذلك ازداد الوعي السياسي لدى العسكريين ونمت القوى السياسية والاجتماعية، ونشات حركات وتيارات مختلفة بتأثير المثقفين والطلاب داخل الكليات والمدارس العليا وخارجها بهدف خلق مناخ ثوري في المجتمع، وكان الطلبة يعملون بمختلف الوسائل على تحريض الجيش وكانوا يعتصمون في كلياتهم ويوزعون المنشورات ويتظاهرون في الشوارع ويسخرون من النظام، وقامت التنظيمات العمالية بالدعوة للثورة ضد الاقطاع والحكم الارستقراطي، لقد نشأ هذا المناخ الثوري الذي هيأ للقوات المسلحة التدخل بطريقة فعالة ومؤثرة في الاحداث منذ انطلاق الثورة[6].

رابعا: الجفاف الكارثي والمجاعة التي اجتاحت محافظتي واللو (Wollo) وتيغري (Tigre) في الشمال، بين عامي 1972-1973 والتي راح ضحيتها اكثر من مئتي الف شخص[7]، فقد اوجدت الارضية العامة التي يمكن ان تتجمع حولها قوى مختلفة، ولم تفشل حكومة الامبراطور في تقديم المساعدة لضحايا الكارثة فحسب، ولكنها ابقت على الكارثة سرا بحيث لم يكن باستطاعة اي جهة وطنية او دولية ان تصل اليهم، ولم تكشف الكارثة الا من قبل احد مخرجي التلفزيون البريطاني، وكان لتقاريره عنها وقع الصدمة في العالم، وعندما وصلت انباء الكارثة الى بقية انحاء اثيوبيا نظم الطلبة اضراباً عن الطعام، ونظر الجميع الى حكومة هيلاسلاسي لا على اساس انها فاسدة فحسب بل على انها عاجزة كلياً عن تنظيم اية جهود للمساعدة في وقت يسمح بإنقاذ المواطنين[8]. وكانت

المجاعة مثلها مثل العوامل الاخرى التي ادت الى الانقلاب لان جذور الكارثة الطبيعية مرتبطة بسوء توزيع الارض وبالتالي على انتاج المواد الغذائية، وهو نتيجة مباشرة من نتائج النظام الاقطاعي لاستخدام الارض الذي اتبعه نظام هيلاسلاسي.

خامسا: ارتفاع السعر العالمي للنفط على اثر حظر النفط العربي خلال حرب عام 1973، وقرار الحكومة زيادة سعر البنزين بنسبة 50% [9]، ادى الى اضراب اعلنه سائقو سيارات الاجرة وتعاطف الالوف من الركاب مع هذا الاضراب [10].

سادسا: اشتداد كفاح الحركة الأريترية الانفصالي والذي بدأته منذ الستينات[11]، اذ سيطرت الحركة الأريترية على مناطق واسعة من اقليم البحر الاحمر الشمالي وحصلت على اعتراف دبلوماسي ومساعدات مادية من دول عده، واصبح واضحا لدى الكثير من الضباط في القوات المسلحة بإنهاء الحرب عن طريق الحل السياسي وليس العسكري، وان تغيير النظام في اديس ابابا سيكون الشرط المسبق الاساسي للتسوية مع الأريتريين[12].

سابعا: تردي الاوضاع الاقتصادية وعجز الحكومة عن معالجة هذا التردي، فقد ترك التضخم الذي كان انعكاسا للأوضاع الاقتصادية العالمية، والبطالة التي هي نتيجة الركود الاقتصادي اثارهما في الطبقة المتوسطة والطبقة العاملة في المدن، واثارت كذلك موجة من الاستياء بسبب انخفاض الاجور وظروف المعيشة السيئة بين صنوف ومراتب العسكريين الدنيا[13].

ثامنا: عدم وجود حكومة مدنية بالمعنى الصحيح، كما انتاب الشلل وزرائها وموظفيها الكبار، وسيطر على مقاليد السلطة حاكم مسن يرفض تعيين خليفه له[14].

احداث الثورة:

ونتيجة لهذه الاسباب التي تم ذكرها شهد عام 1974 انفجاراً في الوضع الداخلي الاثيوبي، وظهرت الكثير من الشكاوى التي كانت مكتومة لسنوات طوال، وتحفز اصحابها بعدما راوا غيرهم يقدمون شكاواهم، وكانت البداية في اوساط القوات المسلحة، ففي كانون الثاني 1974 حدث تمرد في قاعدة للجيش بمحافظة سيدامو (Sidamo) احتجاجا على الظروف المعيشية الصعبة التي يعانيها الجنود، كما حدث تمرد اخر في حامية اسمرة في اريتريا[15]، وفي الوقت ذاته تظاهر سائقو سيارات الاجرة نتيجة لقرار الحكومة برفع اسعار البنزين من دون زيادة اجرة السيارات[16].

وانضمت جماعات اخرى الى النضال من اجل القيام بدور في اعادة تشكيل النظام السياسي، ففي منتصف شباط 1974 طالب الاتحاد العام لنقابات العمال الأثيوبيين بإجراء مفاوضات مع الحكومة لبحث جملة مطالب تهم العمال، وهدد بالدخول في اضراب عام مفتوح اذا لم تشرع الحكومة في تنفيذ مطالبهم[17].

وفي 23 شباط 1974 نظم الطلاب والمعلمون مظاهرات ضد اصلاحات التعليم التي كانت الحكومة قد اتخذتها برئاسة اكيلو هابتي ولد (Akilou Habte Wold)،وطالبوا بتطوير المناهج التي لم تعد تتماشى مع مستويات التعليم المعترف به دوليا[18]، وكان هذا الاضراب يمثل تحديا لشخص الامبراطور باعتباره رائد الحركة التعليمية منذ توليه الحكم، واستمروا على اصرارهم في عدم العودة الى المدارس مالم تستجيب الحكومة لمطالبهم، الامر الذي ادى الى شل الحركة التعليمية في البلاد[19].

ومن الجدير بالذكر ان الامبراطور استجاب لهذه المطالب بالتغيير مع الاسترضاء، فوافق على تعليق اصلاحات التعليم وخفض اسعار البنزين، وزيادة اجور الجيش، فكانت ردة الفعل الضعيفة من الامبراطور قد شجعت الجماعات الاخرى المعبأة ثورياً الانضمام الى القوى المطالبة بالتغيير، الامر الذي زاد من قدرت المتظاهرين على توسيع اجندتهم السياسية الى ما هو ابعد من مجرد مطالب محدودة[20].

وفي ظل هذا الجو المشحون بالانفجار الشعبي، اعلنت الفرقة العسكرية الثانية عصيانها في مقر قيادتها في اسمرة وذلك في السادس والعشرين من شباط 1974، وهي من اقوى فرق الجيش الاثيوبي عدداً وعدة وتدريبا، وفيها صفوة الضباط والجنود في القوات المسلحة، نتيجة لسوء الاوضاع المعيشية لصغار الضباط والجنود[21]، كما اعلنوا سيطرتهم على مبنى الاذاعة والمطار الدولي، ومباني عامة اخرى، وأذاعوا قائمة مطالب طويلة من الاذاعة[22]، وفي اليوم التالي اعلنت الفرقة الرابعة المرابطة في اديس ابابا تأييدها لحركة

الضباط الثورية في اسمرة وتضامنها معها[23]، ومع الطلاب والعمال الذين خرجوا في نفس التاريخ الى الشوارع في اكبر مظاهرات شعبية شهدتها اثيوبيا لإعلان تأييدهم لتمرد الفرقتين الثانية والرابعة باعتبار هذا التمرد مساندة لحركة الشارع الذي فجر الاحداث[24].

ومن اجل تهدئة الاوضاع اقال الامبراطور رئيس الوزراء اكليلو هابتي في التاسع والعشرين من شباط 1974، الذي ظل رئيسا للوزراء تحت امرته لمدة ثلاثة عشر عاماً، وجاء بوزارة جديدة على راسها وزير المواصلات في الوزارة السابقة اندلكاشيو ماكونين (Andelkashiw Makonnen)[25] والذي اطلق مباشرةً وعوداً كثيرة بالإصلاح، بينها الوعد بإصدار دستور جديد لتخفيف حدة الحركة الشعبية[26].

وفي اليوم التالي توجه وفد وزاري من الحكومة الجديدة الى اسمرة للتفاوض مع ضباط الفرقة المتمردة في اسمرة، وعاد الوفد باتفاق يدعو الى عدد من الاصلاحات منها فرض الاقامة الجبرية على الوزراء السابقين، وعددهم بحدود (19) وزيراً وتقديمهم الى المحاكمة عن الفساد وتدهور الاوضاع العامة في البلاد نتيجة سوء التصرف والاهمال، وعزل رئيس اركان الجيش وتعيين قائد عام جديد، واجراء تعديلات واسعة النطاق في هيئة الاركان العامة والقيادات في الجيش وسلك الشرطة[27].

وتشير هذه الاجراءات جميعها، ان طموحات الضباط لم تعد منحصرة في حدود المطالبة بتحسين الاحوال المعاشية، وانما كان هدفهم الاساس هو التغيير الجذري للنظام السياسي في البلد.

ولكن هذه الحكومة الجديدة سرعان ما واجهت في السابع من اذار 1974 اضراب شامل دعا اليه اتحاد العمال الاثيوبيين، وخرج الالاف من الطلبة في اديس ابابا في مظاهرات تأييد لطلبات العمال التي تمثلت في الاصلاح الشامل ورفع الاجور، وتحسين ظروف العمل، كما امتد الاضراب الى العاملين في المرافق المختلفة للدولة مما ادى الى قطع الاتصالات بين اثيوبيا والعالم الخارجي، وفي 10 اذار اعلنت الحكومة موافقتها على مطالب اتحاد العمال وهي ستة عشر مطلباً والتي وصفت بانها مطالب ثورية في بلد غير متطور[28].

ورغم ذلك لم تهدأ الاحوال، فقد شهدت اثيوبيا في 14 آذار 1974 مسيرات وتظاهرات طلابية عامة تحدياً لقرارات الحكومة القاضية بمنع المظاهرات والتجمعات، وفي نفس اليوم اعلن عمال مصانع التبغ والسكر الاضراب العام الذين طالبوا بتحسين ظروف العمل ورفع اجورهم [29].

وفي خضم هذه الاحداث التي تمر بها البلاد، تظاهر الآف الفلاحين وبالتحديد في يوم 28 آذار من العام نفسه في شمال ووسط اثيوبيا، وقاموا بشن هجمات قويه على قصور ومزارع رجالات الامبراطور وكبار ملاكي الارض بما فيهم رجال الكنائس الذين يملكون ثلث الاراضي الزراعية، وقد قتل في هذه التظاهرات عدد من هؤلاء الملاكين كما احرقت بعض القصور[30].

وفي 20 نيسان 1974 تظاهر نحو مئة الف من المسلمين في المدن، ولأول مرة في تاريخ اثيوبيا، داعين الى الحقوق الديمقراطية وانهاء التفرقة ضد المسلمين من جانب القومية الامهرية المسيحية المتعصبة، ومنحهم الحق في ملكية الارض شانهم شان غيرهم من الاثيوبيين[31].

واكتملت الصورة في 23 نيسان من العام نفسه عندما قامت القوات المسلحة بالمطالبة بمحاكمة الوزراء في وزارة اكليلو هابتي ولد السابقة، ولما اعترض الامبراطور على ذلك قامت قوات الفرقة الرابعة باحتجاز مائتين من كبار المسؤولين السابقين[32].

وقبل نهاية شهر حزيران اعلن عن تشكيل لجنة تنسيق القوات المسلحة والشرطة والحرس الوطني والتي بات يطلق عليها اسم "الدرك"، وتعني باللغة الامهرية اللجنة، وقد تكونت اللجنة من (126) عضو، جميعهم تحت رتبة عقيد، وتم تمثيل وحدات الجيش الاربعون ضمنها، حيث تم انتخاب ثلاثة افراد من كل وحدة، وقد قسم اعضاء الدرك انفسهم الى احدى عشرة لجنة، السياسية والشؤون الخارجية والدفاع وغيرها، وكان العمل فيها يجري بتصويت الاغلبية، وفي حالة الخلاف يتم عرض الامور على الجمعية العامة[33].

وفي تموز اعلن الدرك عن برنامجه الثوري الذي حمل شعار "اثيوبيا اولا" وكان يتضمن ثلاثة عشر نقطة، وكان العنصر الاساسي فيها هو الحفاظ على وحدة البلاد[34].

وكان الدرك قد قام بحملة اعتقالات واسعة لكبار المسؤولين في الحكم الامبراطوري عقب اعلان تكوينه، وفي تموز 1974 ايضاً اعتقل الرجل الثاني في البلاد وهو اسارت كاسا (Asart Kasa) رئيس مجلس التاج واقرب معاوني الامبراطور[35]، كما قامت الدرك باعتقال كبار الشخصيات من ذوي النفوذ والثراء في اثيوبيا، وتم اعتقال حفيد الامبراطور اسكندر ديتا القائد السابق للبحرية الاثيوبية[36].

وفي الشهر ذاته التقى الدرك بالإمبراطور وقدم قائمة مطالب شملت الافراج عن السجناء السياسيين واجراء اصلاحات دستورية[37]، وبناءً على ذلك دعا الامبراطور هيلاسلاسي البرلمان الى عقد جلسة طارئة للتصديق على دستور جديد للبلاد، يمنح الشعب ولأول مرة سلطات واسعة، ويجرد الامبراطور من كثير من سلطاته، واعترف الامبراطور علناً في بيان له بان الاسباب الحقيقية التي ادت الى الاضطرابات هي تفشي الفساد بين كبار الموظفين، واحتكار السلطة، فضلا عن الازمة الاقتصادية التي حاقت بالبلاد نتيجة الجفاف والمجاعة[38].

اصبح لدى اثيوبيا بعد تشكيل الدرك سلطة مزدوجة، فقد تجاوز سلطة رئيس الوزراء، واخذ يصدر احكاماً بالاعتقالات وتعيين وعزل الموظفين واصدار قرارات من تلقاء نفسه، ونتيجة لذلك قدم ماكونين استقالته في23 تموز 1974، بعدما فشلت مفاوضاته مع الدرك لتوحيد السلطات اما بيدهم او بيد الحكومة[39]، وعُين بدلاً منه ميخائيل ايمرو(Michael Imru) الذي سبق لأبيه ان تعاون مع الضباط الذين قادوا انقلاب سنة 1960الذي مر ذكره، وكان معروفا بآرائه التحررية ومعارضته للإمبراطور لاسيما بعد ان قام بتوزيع اراضيه على الفلاحين، وعلى اثر هذه الاستقالة قام الجيش باعتقال رئيس الوزراء المستقيل مع بعض اعضاء حكومته[40].

وفي منتصف شهر آب 1974 بدا الدرك حملة لعزل الامبراطور، واتضح ذلك، عندما قام الدرك بإلغاء المؤسسات الثلاث التي يعتمد عليها النظام الامبراطوري، وهي وزارة القلم، المسؤولة عن توصيل قرارات الامبراطور الى الجهات المختلفة، ومجلس التاج، واخيرا محكمة العدل الخاصة[41].كما اطلق الدرك حملة اعلامية ضد سلامة الامبراطور نفسه، ومن ضمن هذه الحملة وصف هيلاسلاسي بان وجوده غالي ومكلف وترف غير ضروري، وكان ذلك في اطار اعداد الاثيوبيين للضربة النهائية[42].

وفي 29 اب من العام نفسه عادت لجنة التحقيق التي اوفدها المجلس العسكري الى اقليم وللو المصاب بالمجاعة واوضحت اللجنة في تقريرها ان الامبراطور هو المسؤول عما حدث واوضحت ان نحو 100 الف شخص قد ماتوا جوعاً فضلا عن عشرات الالاف من المواشي[43].

وفي الاول من ايلول 1974أُجبر رئيس الوزراء ميخائيل ايمرو على اجراء تعديل في وزارته، واسناد بعض الوزارات الى وزراء جدد رشحتهم لجنة التنسيق العسكري وكان الهدف من ذلك هو اسناد الوزرات الحساسة لأشخاص يدينون بالولاء للدرك[44].فاختير الجنرال امان عندوم[45] رئيسا للأركان ووزيرا للدفاع[46].

وفي 11 ايلول 1974، اعلن عن اعتقال الاميرة تيناغي وورك الابنة الوحيدة للإمبراطور هيلاسلاسي حيث وضعت في سجن مجهول في احدى الثكنات العسكرية[47].

واخيرا تم خلع الامبراطور هيلاسلاسي في 12 ايلول 1974[48]، وذلك على الرغم من ان العديد من افراد الجيش والشعب كانوا يعتقدون بانه من الممكن ان يظل الامبراطور على راس السلطة، وكان الهدف من ذلك هو بعث الحياة في الدولة، وحل الدرك محل الامبراطور في الحكم تحت اسم المجلس الاداري العسكري المؤقت Provisional Military Administrative حتى يقرر الشعب في استفتاء عام استمرار الحكم الملكي من عدمه[49].وتم اختيار الجنرال امان عندوم رئيسا للمجلس العسكري[50].

وقد قرر المجلس العسكري ان يصبح ولي العهد اصفا وصن ملكا لإثيوبيا، وان تتم مراسيم التتويج عندما يعود الى بلاده، فقد كان يعيش منذ عام 1973 في سويسرا للعلاج من مرض منعه من المشي والكلام، وذلك على اساس ان يكون الملك رئيسا للدولة، بدون قوة ادارية او سياسية في البلاد، وهو حل مؤقت حتى يقرر الشعب في استفتاء عام استمرار الحكم الملكي من عدمه[51].

كما تم حل البرلمان، وعلق العمل بدستور اثيوبيا الذي وضعه هيلاسلاسي في عام 1955،على ان تقوم لجنة القوات المسلحة بعمل مسودة لدستور جديد، كما تم الاعلان عن انشاء محكمة عسكرية خاصة لمحاكمة المسؤولين السابقين الذين أُتهموا بالفساد، كما حظرت اي اجتماعات او مظاهرات او افكار تنافي الاهداف التي سبق الاعلان عنها بشعار "اثيوبيا اولا"، وتوجه المجلس بعد ذلك الى القضاء على كل القوى الباقية. ففي 13 تشرين الثاني 1974 قامت لجنة التحقيق بنشر اسماء سبعة وثمانين شخصا من ضمنهم اعضاء وزارة اكليلو هابتي ولد اتهموا باختلاس اموال الدولة، كما قام المجلس باعتقال مثيرو الشغب في القواعد الجوية للجيش، والذين كانوا قد تأثروا باحتجاجات اتحادات العمال والطلاب الذين ركزوا مطالبهم على العودة الفورية للحكومة المدنية[52].

- الموقف الامريكي من الثورة الاثيوبية

قبل اندلاع ثورة عام 1974 كانت الولايات المتحدة الامريكية قد بدأت في اعادة تقييم سياساتها تجاه اثيوبيا، ففي عام 1973 كانت قد قررت ازالة محطة كاجينو بشكل تدريجي، فضلا عن عوامل اخرى، تمت الاشارة اليها مسبقاً، جعلت من الولايات المتحدة تغض الطرف عما يحدث من مشاكل داخلية في اثيوبيا، كونها اصبحت لا تحتل مرتبة عالية في سلم اولويات سياسة الولايات المتحدة الخارجية.

ايضاً كانت الادارة الامريكية خلال تلك المدة منشغلة في حل بعض المشكلات الدولية مثل مفاوضات فض الاشتباك الاول والثاني بين مصر واسرائيل وسوريا في اعقاب حرب 1973[53]، وانقلاب عام1974 في البرتغال، الذي تمخض عنه وصول نظام يساري متطرف الى السلطة في هذا البلد الذي كان يعد عضواً مهماً في حلف شمال الاطلسي، اذ كان لهذا الانقلاب تداعيات خطيرة على السياسة الامريكية تجاه افريقيا بشكل عام، فقد التزم النظام الجديد في لشبونه بإنهاء الاستعمار، والذي جاء على عكس توقعات الادارة الامريكية، وهو ما مهد للتدخل السوفيتي والكوبي في انكولا[54]، واعطاهم القدرة على العمل في هذه المنطقة التي شجعت الحركات السياسية فيها على قبول الدعم السوفيتي[55].

وفي تموز عام 1974 اندلع نزاع في جزيرة قبرص بين تركيا واليونان[56]، اثار مخاوف الولايات المتحدة الامريكية من قيام حرب في بحر ايجه بين عضوين في حلف شمال الاطلسي[57]. لذلك عندما قامت الثورة الاثيوبية كانت الولايات المتحدة منشغلة في قضايا دولية اكثر اهمية بالنسبة لمصالحها العالمية.

فضلا عن ذلك كانت واشنطن خلال الثورة الاثيوبية في خضم فضيحة واترغيت (Watergate scandal)[58] السياسية، الامر الذي انعكس على سياستها الخارجية بشكل عام، وعلى الرغم من محاولة وزير الخارجية هنري كيسنجر الذي وصف بانه مهندس السياسة الخارجية الامريكية، من عزل السياسة الخارجية عن المشاكل السياسة الداخلية الى درجة ما، لكنه هدد بالاستقالة في حزيران 1974 اذا لم يتوقف مراسلو الاخبار عن اتهامه بالتورط في مخططات تلك الفضيحة، كما دفعت الهزيمة في فيتنام وانهيار الدول التي تدعمها الولايات المتحدة في جنوب شرق اسيا، الكونغرس الامريكي الى فرض قيود على السياسات الرامية الى زيادة دعم الانظمة الحليفة للولايات المتحدة الامريكية التي تعاني من عدم استقرار سياسي وتناقص دورها الاستراتيجي[59].

ومهما يكن من امر فعند قيام الثورة في شباط 1974 كانت الولايات المتحدة تراقب تطورات الاحداث وما سوف تسفر عنه نتائج الامور وما يترتب على ذلك من اثار على السياسة الامريكية تجاه اثيوبيا، الا ان تعدد الجهات الفاعلة في الثورة جعلت التكهنات التي يمكن الاعتماد عليها تبدو شبه مستحيلة[60].

ولكن مع ذلك ادى انحسار موجة الاضطرابات وظهور دور الجيش في التحولات الجارية نتيجة عدم وجود قوى منظمة في اثيوبيا باستثناء اتحاد العمال وجمعية المعلمين الذين لم يكن لهما نفس قوة تأثير الجيش، اعتقدت الولايات المتحدة ان سيطرت العسكريين سوف تؤدي لحدوث استقرار في اثيوبيا مع الاعتقاد بان النظام الجديد سوف يصبح موالياً للغرب، لاسيما وان نسبة كبيرة من الضباط الاثيوبيين قد تلقوا تدريبهم في الولايات المتحدة ذاتها، او على ايدي الخبراء الامريكيين في اثيوبيا، وان جميع الاسلحة التي في ايدي القوات المسلحة الاثيوبية هي في الاساس امريكية الصنع[61].

وقد علق بعض المراقبين الامريكيين على سير احداث الثورة من امثال جون ام.كوهين (John M.Cohen) الخبير الزراعي في اثيوبيا قائلاً: "**بان نظام حيازة الاراضي المتأصل في اثيوبيا سيحول دون اصلاح حقيقي للوضع**"[62]، في حين توقع باترك جيلكس (Patrick Gilkes) احد الباحث الامريكيين في الشأن الاثيوبي آنذاك بان نظام هيلاسلاسي يمثل "**مظلة ضرورية للوحدة الاثيوبية**"[63]، وقال احد الصحفيين الامريكيين "**انه لا يوجد ثلاثة اثيوبيين متفقين تماماً عما حدث في شهري شباط واذار**"[64].

كما ان المراقبين الغربيين كانوا متفائلين بشان مسار التحول السياسي في اثيوبيا، ولم يثر ذلك اي ردة فعل من قبل المحللين السياسيين الامريكيين او وسائل الاعلام، اذ اعترف الدبلوماسيين الامريكيين بان الامبراطور قد اصبح قوة مستنفدة بسبب تقاعسه في مواجهة هذه الاضطرابات، وفشل جميع المحاولات الامريكية السابقة لإقناعه بالإصلاح او التحضير لخلافة منظمة، لذلك لم تنزعج واشنطن وهي ترى صديقها القديم يواجه هذا المشهد السياسي المؤلم بالنسبة له[65].

ولكن بعد تشكيل المجلس العسكري (الدرك) في حزيران عام 1974 وكما مر ذكره، ضم في صفوفه مجموعة من القوى ذات الاهداف والأيدولوجيات المختلفة، وقد ادى ذلك الى تعدد السياسات التي تنتهجها، هذا الامر كان له تداعيات خطيرة على استمرار العلاقة مع واشنطن، فقد اعرب بعض اعضاء الدرك، ومجلس الوزراء الاثيوبي عن رغبتهم في الحفاظ على التعاون مع راعيهم القديم واشنطن، بينما دعا اخرون الى كسر تلك العلاقة وتوثيق الصلة مع موسكو[66].

وهذا يعطي انطباعاً بان اثيوبيا الجديدة سوف تختلف عما كانت عليه في عهد هيلاسلاسي، وان العلاقات الامريكية – الاثيوبية سوف تشهد تراجعاً ملحوظاً في ظل عدم التفاهم وتطابق التوجهات والاهداف لقادة الثورة.

لذلك طلبت وزارة الخارجية الامريكية من سفيرها في اديس ابابا بتقييم الوضع العام للثورة ومعرفة اي من الاتجاهات تكون لها الغلبة، وهل بإمكان الدبلوماسيون الامريكيون في اثيوبيا ان يؤثروا على مجرى الاحداث[67].

وبناءً على ذلك ارسلت السفارة الامريكية مذكرة الى وزارة الخارجية اوضحت فيها ان الجماعات المناهضة للولايات المتحدة وان كانت نشطة، لاسيما في صفوف الطلاب، الا انها من غير المرجح ان تستولي على السلطة، ويجب استمرار تقديم المساعدة لتلك الجماعات التي تحبذ استمرار العلاقات مع واشنطن[68].

وفي الوقت نفسه اوضح باركر ويمان (Parker Wyman) نائب رئيس الفريق الاستشاري (MAAG) انه وعلى الرغم من غموض الاحداث التي لا يمكن التنبؤ بمستقبلها، الا انه سوف تكون هنالك مشاعر معادية للولايات المتحدة الامريكية في صفوف الجيش اذا رفضت الولايات المتحدة تقديم مساعدات عسكرية اضافية الى اثيوبيا في حالة هجوم الصومال الذي يحاول استغلال الاوضاع التي تمر بها اثيوبيا[69].

الا ان وزارة الخارجية الامريكية اعربت عن قلقها من ان توفير الاسلحة لحكومة (اندليكاشيو) قد يجعل العلاقة مع النظام الذي يخلفه غير مضمونه، ومع ذلك اكد (ويمان) من خلال السفارة الامريكية بان الجيش الاثيوبي كان قد اتخذ موقف موحد أزاء الحاجة الى مساعدات عسكرية اضافية من الولايات المتحدة وان هناك نسبة قليلة في صفوفه تعارض ذلك[70].

وفي ضوء ذلك فان الولايات المتحدة ابقت على وضعها كمورد اساسي للأسلحة لإثيوبيا، ففي الخامس من اب 1974 ابلغ جوزيف سيسكو وكيل وزارة الخارجية الامريكية كيفل وداجو السفير الاثيوبي في واشنطن عن موافقة الادارة الامريكية بالسماح لأثيوبيا بشراء اسلحة امريكية بقيمة (28) مليون دولار، وكان هذا القرار من وجهة النظر الامريكية خير وسيلة لمواصلة العلاقة مع قادة الثورة واظهار قيمة التعاون الامريكي، وفي السياق ذاته قامت السفارة الامريكية بتقديم مساعدات انسانية لمواجهة اثار المجاعة في الاقاليم التي اصابها الجفاف[71].

وعلى الرغم من تلك المساعدات الامريكية المقدمة الى قادة الثورة، الا ان بعض المسؤولين في الحكومة الاثيوبية الجديدة وقادة الجيش الراديكاليين في لجنة التنسيق العسكري اعربوا عن نيتهم شراء الاسلحة من السوفيت، الامر الذي اثار السفارة الامريكية، ففي اوائل ايلول عام 1974 وقبل بضعة ايام من خلع الامبراطور هيلاسلاسي ارسلت السفارة الامريكية تقريراً الى وزارة الخارجية اوضحت

فيه بان الاتحاد السوفيتي قد اصبح صاحب السلطة الفعلية في اثيوبيا، لاسيما بعد الخطاب الذي القاه زويد (Zewde) وزير الخارجية الاثيوبي حيث قال:" **ان الولايات المتحدة كانت تستخدم اثيوبيا كموقع اغراق لمعدات عسكرية عفا عليها الزمن خلال الـ(25) عاماً الماضية...وانه يجب على اثيوبيا بالتالي ان تتحول الى الاتحاد السوفيتي او الصين للحصول على الاسلحة**"[72]، وربما اراد وزير الخارجية من خطابه هذا حث الولايات المتحدة للحصول على المزيد من الاسلحة مثلما فعل (ميريد منجاشا) وزير الدفاع الاثيوبي السابق عندما اعلن في عام 1964 بان يتعامل مع الشيطان نفسه اذا لم تقدم الولايات المتحدة المزيد من الاسلحة وكما مر ذكره.

وقد ادت هذه المواقف الموالية للسوفيت الى قلق الدبلوماسيين الامريكيين في اديس ابابا، لذلك عقد السفير الامريكي في اديس ابابا ونائب الفريق الاستشاري اجتماعا مع القادة العسكريين الاثيوبيين للتباحث حول خطر كسر العلاقة مع واشنطن، وقد حذر المسؤولين الامريكيين القادة الاثيوبيين من التماس الدعم السوفيتي، مذكرينهم بانه سيكون من المخاطرة الاعتماد على الاتحاد السوفيتي ذات المصالح الثابتة في الصومال خصم اثيوبيا اللدود، بالإضافة الى ذلك اوضح ويمان بان الاتحاد السوفيتي راعياً لا يمكن الوثوق به[73].

وبناء على تلك المواقف من بعض قادة الثورة طلبت وزارة الخارجية الامريكية من البنتاغون بإيقاف تسليم الاسلحة الى اثيوبيا حتى تتكشف حقيقة الامور، بيد ان السفارة ابلغت وزارة الخارجية بعد اسبوع من خلع هيلاسلاسي وما تلاه من تعيين امان عندوم رئيساً للمجلس العسكري، بانها قد اسست علاقة صداقة مع آمان عندوم والذي يعتبر معتدلاً في توجهاته وصديقاً للولايات المتحدة الامريكية لاسيما وانه اكمل دراسته الجامعية فيها، ايضاً اوضح ويمان بانه مقتنع تماماً بأهمية اقامة علاقات ممتازة مع امان عندوم[74]، لكن المسؤولين في واشنطن لم يضعوا رهانات على بقاء امان عندوم في السلطة في خضم التناقض والمنافسة الموجودة داخل المجلس العسكري، واوضحوا كذلك بان الثورة في اثيوبيا يمكن ان تتبع مسار ثورة عام 1952 في مصر عندما اتجه جمال عبد الناصر نحو المعسكر الشيوعي لرعايته بعد ان اظهرت الولايات المتحدة عدم رغبتها في تقديم مستوى الدعم المطلوب[75].

لذلك عدة السفارة الامريكية ان تقديم المساعدة لأثيوبيا هي افضل طريقة للمساهمة في تعزيز العناصر المعتدلة لاسيما امان عندوم، وبهذا الصدد قدم مجلس الامن القومي مذكرة الى الادارة الامريكية اوضح فيها انه مادام هناك احتمال واضح بان تؤدي الحالة الراهنة الى حالة اكثر اعتدالا واستمرارا للعلاقات الاثيوبية التقليدية مع الغرب، ينبغي مواصلة تنفيذ برنامج المساعدات العسكرية والمبيعات المتفق عليها، ولن يؤدي تعليق هذه الشحنات الا لتعزيز موقف العناصر الراديكالية المتطرفة في صفوف الجيش وزيادة احباط العناصر المعتدلة والمؤيدة للغرب، وربما يؤدي ذلك الى تحول ولائهم الى جانب تلك العناصر المتطرفة[76].

لذلك رات الادارة الامريكية بان الاستجابة لمخاوف اثيوبيا الامنية يعزز العناصر المعتدلة ويضعف اولئك الذين يسعون لكسر العلاقات مع واشنطن، الامر الذي شجع كيسنجر على طمأنة زويد وزير الخارجية الاثيوبي بالحصول على الدعم العسكري عندما التقى الاثنان في مقر هيئة الامم المتحدة في اواخر ايلول عام 1974[77].

وعلى الرغم من هذه الاستجابة لطلبات اثيوبيا العسكرية، فان الادارة الامريكية كانت تدرك ان علاقتها الوثيقة مع نظام هيلاسلاسي كانت موضع شك من قبل قادة الثورة، وكانت تخشى من ان ينظر اليها على انها تعارض قوى التغيير، لذلك ابلغت السفارة الامريكية القادة الجدد بان الادارة الامريكية ترغب في التعامل مع اي حكومة يختارها الشعب الاثيوبي، وفي الوقت ذاته غضت الادارة الامريكية الطرف عن بعض القضايا حتى لا تعكر صفو العلاقة مع قادة الثورة فعلى سبيل المثال لم تتطرق الى قضايا السجناء السياسيين من بقايا النظام ومصير هيلاسلاسي[78]، حتى ان هارولد دي. ياو(Harold D.Yow) رئيس الفريق الاستشاري العسكري (MAAG) امر مساعديه بقطع اي نقاش حول تلك المسالة لأنها ستضر بمستقبل العلاقة مع القادة الجدد[79].

ويبدو ان كلا الطرفين كان لهما اسباب الرغبة في الحفاظ على العلاقة بينهما، اذ ان اهتمام واشنطن بالإمكانات الاستراتيجية للقرن الافريقي في سياق احتواء الاتحاد السوفيتي في المحيط الهندي زاد من قيمة اثيوبيا للولايات المتحدة، وفي الوقت نفسه، دفعت المخاوف الامنية في اديس ابابا الى زيادة اعتمادها على رعاية واشنطن، في الوقت الذي رسخ فيه الاتحاد السوفيتي نفوذه في الصومال

المنافس الاقليمي لأثيوبيا، وتعتقد الادارة الامريكية انه لا يوجد سبب كافي للتنبؤ بان لجنة التنسيق العسكري ستخاطر بقطع العلاقات مع مورد الاسلحة الرئيسي او ان موسكو ستخاطر بنفوذها في مقاديشو من خلال تقديم مساعدات كبيرة الى اديس ابابا[80].

وعلى الرغم من هذا التفاؤل حول مسار التحول السياسي للسلطة في اثيوبيا من جانب واشنطن، وافاق استمرار التعاون بين الولايات المتحدة والاثيوبيين، الا ان الادارة الامريكية كانت تدرك بوجود صراعات داخلية على السلطة في داخل المجلس العسكري الحاكم، وكانت تتوقع بحدوث مزيد من الاضطرابات، لاسيما وان موقف رئيس المجلس العسكري آمان عندوم قد بات غير مستقراً[81].

لقد واجه امان عندوم عدة مشكلات رئيسية، منها النزاع بين المدنيين والعسكريين، ومستقبل اريتريا وهي اهم واكثر المشاكل الحاحاً، فقد كان احد اسباب غضب العسكريين على حكم هيلاسلاسي هو انه لا يواجه الثورة في اريتريا بالشدة الكافية، وخصوصا بعد الهزائم الساحقة التي لقيها الجيش الاثيوبي في المدة من كانون الاول 1973وحتى عزل هيلاسلاسي في ايلول 1974، ولذلك فضل الكثيرون من اعضاء المجلس العسكري حل المشكلة الأريترية عن طريق استخدام الخيار العسكري، بينما فضل البعض الاخر الحل السلمي، وكان من انصار الاتجاه الاخير رئيس المجلس العسكري امان عندوم، لاسيما ان الاخير كان من اصل أريتري، وانه كان يسعى لحل المشكلة الأريترية سلمياً ولكن معارضيه في المجلس راوا ان سياسته تجاه اريتريا متهاونة، ورأى البعض ان امان عندوم خائنا للثورة، وانه يسعى لقتلها، وكان لا يريد تصفية الاقطاع بل ادخال تعديلات واصلاحات عليه، بينما رأى هؤلاء المعارضون مواصلة الضغط لتبني الحل العسكري وارسال خمسة الاف جندي اضافي الى اريتريا[82].

ونتيجة لذلك قدم امان عندوم استقالته في 22 تشرين الثاني1974، وقتل في اليوم التالي في منزله بحجة مقاومته للقوات التي توجهت لاعتقاله، وتم اختيار تيفري بانتي (Teferi Bante)[83] رئيسا للدرك خلفاً للجنرال (امان عندوم)، كما تم اختيار منغيستو هيلا مريام (Mengistu Haile Mariam)[84] نائبا اول للرئيس واتنافو اباتي Atnafu Abate)) نائبا ثانيا، اعقب ذلك قيام المجلس بإعدام حوالي ستين شخصا من النبلاء، وما تلاه من تأميم للمصالح الامريكية بدون عرض تعويضات فورية، ورفع شعارات مستمرة ضد الامبريالية الامريكية، واتهامها لوكالة المخابرات المركزية (CIA) بدعم اعداء الثورة. الامر الذي اثار احتجاجات قوية من قبل الولايات المتحدة الامريكية، حتى ان الصحف الامريكية علقت على ذلك بالقول " **انه اذا كان نظام هيلاسلاسي القديم فاسدا، فان مجلس الحكم الاثيوبي الجديد اصبح نظاماً للقتل**"[85].

ولكن على الرغم من المخاوف الامريكية تجاه هذه الاحداث الا ان ذلك لم يمنع الادارة الامريكية من الاستمرار من دعم اثيوبيا، فقد اعلن كيسنجر وزير الخارجية الامريكي ان الولايات المتحدة سوف تدعم الحكومة الاثيوبية ما دامت قد احتفظت ببعض التوجه نحو الغرب، لاسيما مع الوجود السوفيتي المتزايد في المنطقة، بالإضافة الى ان استقلال اريتريا سوف يجعلها في جانب الدول العربية التي سوف تسيطر سيطرة كاملة على بابا المندب، مما قد يهدد حركة السفن الاسرائيلية في تنقلها بين المحيط الهندي والبحر الاحمر. كما ان استقلال اريتريا نتيجة نقص المساعدات الامريكية سوف يضر بالسياسة الامريكية في بقية انحاء القارة الافريقية. بالإضافة الى تزايد النفوذ السوفيتي في الصومال، مما يوجب على الولايات المتحدة دعم اثيوبيا لموازنة النفوذ السوفيتي وضمان المصداقية الامريكية، لاسيما بعد التغيرات التي اثرت على موقف الغرب عموماً والولايات المتحدة خصوصاً، والتي تمثلت في الانهيار المفاجيء للاستعمار البرتغالي في عام 1974[86].

وكذلك كان من القضايا التي شجعت الولايات المتحدة على الاستمرار في تقديم الاسلحة لأثيوبيا، وجود بعض العناصر ضمن الدرك التي راحت تضغط لاستمرار علاقات اثيوبيا مع الدول الغربية، ومنهم على سبيل المثال هابتي سلاسي Habte Selassie الذي كان يراس اللجنة الثورية في قاعدة ديبرا زيت الجوية، ولعب دوراً بارزاً في تأسيس الدرك والثورة والذي كان يرأس لجنة الشؤون السياسية والخارجية في المجلس العسكري، وكان مصمماً على استئناف العلاقات مع الولايات المتحدة واسرائيل[87].

الخاتمة:

يمكن القول ان ما حدث في اثيوبيا منذ كانون الثاني الى ايلول 1974 مَثَلَ في الحقيقة ثورة شعبية تلقائية احدثت تغييرات جذرية في المجتمع الاثيوبي وقد شاركت فيها العناصر المدنية من طلبة وعمال واساتذة الكليات في وضع العوامل الممهدة لها وقام بالعبء الاكبر في تفجيرها الجيش الاثيوبي، الذي حرص هيلاسلاسي على تطويره وتحديثه وتنفيذ مخططاته التوسعية. الا انه حل محله في الحكم بدلا من حمايته.

اما بالنسبة للولايات المتحدة فكان عدم تقديمها الدعم لنظام هيلاسلاسي كان العامل الرئيس في سقوطه وكان عاملاً من عوامل نجاح ثورة عام 1974.

من جه اخرى فقد واصلت الولايات المتحدة الامريكية دعمها لإثيوبيا في ظل النظام الجديد على الرغم من ميوله الماركسية، لان اثيوبيا كبلد ذي اهمية لقوى عظمى مثل الولايات المتحدة، بفضل موقعها الاستراتيجي في شرق القارة الافريقية ومساحتها الكبيرة، وثقلها التاريخي، باعتبارها اقدم الانظمة السياسية المعروفة في افريقيا، والدولة الوحيدة في افريقيا السوداء التي لم تتعرض لتجربة الاستعمار الاوربي، والتي تعد في الوقت نفسه حامية المسيحية في شرق افريقيا، بالإضافة الى الموارد التي تزخر بها اثيوبيا، وخصوبة أرآضيها، كل تلك الاعتبارات دفعت الولايات المتحدة دوما للحفاظ على علاقاتها الخاصة مع اثيوبيا حتى في اصعب الظروف السياسية والعسكرية التي مرت بها.

الهوامش:

1- ولد في 23 تموز 1892،تلقى تعليمه في احدى المدارس الفرنسية في بلاده، كان والده الراس ماكونين حاكما على اقليم هرار، حصل هيلاسلاسي على لقب (راس) اي امير منذ نعومة اظفاره، عين حاكما على عدة اقاليم، نصب في عام 1916وصيا على العرش ووليا للعهد ايام حكم الامبراطورة زاوديتو، قاد في عام 1928 انقلاباً عسكريا ضد الامبراطورة، وبعد نجاح الانقلاب توج ملكاً على اثيوبيا، وفي 2 تشرين الثاني عام 1930 بعد وفاة زاودتيو توج امبراطوراً على اثيوبيا، ولقب نفسه بالإمبراطور هيلاسلاسي الاول أي قوة الثالوث باللغة الامهرية، اما لقبه الرسمي الكامل فهو" هيلاسلاسي الاول، اسد قبيلة يهوذا، منتخب الرب، ملك الملوك، وامبراطور اثيوبيا"، كما وضع اول دستور لإثيوبيا عام 1931،حكم هيلاسلاسي البلاد حكما دكتاتورياً، الا انه مع ذلك يحسب له محاربته لتجارة الرقيق في اثيوبيا، كما قاد بنفسه جيش بلاده للوقوف بوجه الغزو الايطالي عامي 1935-1936،لكنه هزم امام تفوق جيوش العدو فالتجأ الى بريطانيا عام 1936،وظل هناك حتى عام 1941عندما عاد واخذ يحشد مواطنيه ويحثهم ضد العدو الايطالي تمكن في النهاية من استعادة عرشه بمساعدة البريطانيين، تنحى عن الحكم عام 1974 على اثر ثورة شعبية قادها الجيش، توفى عام1975.للمزيد ينظر: جريدة الانباء، العدد 4433،الكويت، 4 ايار 1988.

2- راؤول فالديس فيفو: اثيوبيا الثورة المجهولة، ت: زاهر ماجد،بيروت،1978،ص 130.

3- مكرم سويحة بخيت دوس، اثيوبيا في عصر الامبراطور هيلاسلاسي الاول 1930-1974، اطروحة دكتوراه (غير منشوره)،معهد البحوث والدراسات التاريخية، جامعة القاهرة،1988، ص 541.

4- جبهة التحرير الوطني الاثيوبية، دراسة وتحليل للأوضاع السائدة في الامبراطورية الاثيوبية، مطبوعات الجبهة، اديس ابابا، 1972،ص 34.

5- مكرم سويحة بخيت دوس، المصدر السابق، ص 555.

6- هاشم عزت البرزنجي، التغيير السياسي في اثيوبيا 1960-1974، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1983، ص 112.

7- Halliday F and Molyneux M, The Ethiopian revolution,London,1974,p.91.

8- بيركيت هابتي سيلاسي، الصراع في القرن الافريقي،ترجمة:عفيف الرزاز، بيروت، مؤسسة الابحاث العربية، 1980، ص 34.

9- المصدر نفسه، ص 33.

10- Markakis J and Ayele N, Class revolution in Ethiopia,London,1978,p.21.

11- نجوى امين الفوال، اثيوبيا تجربة العقد الاول بعد الثورة، مجلة السياسة الدولية، العدد (76)،ابريل،1984، 357.

12- F.R.U.S. (1969-1976),Vol.E-6, Documents on Africa, 1973-1976,Washington, Documents 102,Intelligence Note RAAn-9 prepared by the Burau of Intelligence and research,27 February 1974,p.2.

13- ايام مشهد كاظم، سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه الصراع الاثيوبي – الصومالي حول اقليم اوغادين (1960– 1978)، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2016، ص 195.

14- Marina Ottawa, Social and Corporate interest in the Ethiopian Revolution "Journal of modern African Studies,Vol,14,No3,1976p.484;Spencer,op.cit,p.144.

15- Rene Lefort, Ethiopia:An Heretical Revolution?T.by A.M. Berrett,New Jersey,1983,p.52.

16- Markakis J and Ayele N,Op.cit,p.21.

17- سيد احمد خليفة، الحبشة حان وقت التسويات، منشورات مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، الكويت، د.ت، ص 47.

18- سيد احمد خليفة، المصدر السابق، ص 47.

19- ممتاز العارف، الاحباش بين مأرب واكسوم، بيروت – صيدا، منشورات المكتبة العصرية،1975، ص 44.

20- Terrence p.Lyons, Reaction to revolution: United States – Ethiopian relation, 1974-1977, PH.D, The Johns Hopkins University,1994. pennsyvania,1970,p.103.

21- ممتاز العارف، المصدر السابق، ص 43.

22- Patman R.G, The Soviet Union in the Horn of Africa: the Diplomacy of intervention and Disengagement, Cambridge,1990,p.152.

23- اجلال محمود وابراهيم احمد نصر الدين، المصدر السابق، ص 75.

24- ممتاز العارف، المصدر السابق، ص 43.

25- اندلكاشو ماكونين: سياسي اثيوبي ينتمي الى عائلة ارستقراطية، كان ابوه صديقاً حميماً للإمبراطورة هيلاسلاسي، تخرج في جامعة اكسفورد، وتعين في وزارة الخارجية، وتولى بعد ذلك مناصب دبلوماسية ووزارية عديدة، فقد تراس مجلس الشيوخ الاثيوبي لسنوات، واصبح ممثل اثيوبيا لدى الامم المتحدة، وتراس بهذه الصفة مجلس الامن الدولي بين عامي 1967و1969،ورشحته الدول الافريقية في عام 1971 لخلافة (يوثانت) في الامانة العامة للأمم المتحدة، وفي اوائل عام 1974 اختاره الامبراطور هيلاسلاسي رئيساً للوزراء، اعتقل بعد عدة اسابيع من وقوع الانقلاب العسكري، واعدم في تشرين الثاني 1974.للمزيد ينظر: مسعود الخوند، المصدر السابق، ج1،ص 113.

26- Patman R.G, op.cit,p.152.

27- ممتاز العارف، اثيوبيا بين مأرب واكسوم، المصدر السابق، ص 441.

28- سيد احمد خليفة، المصدر السابق، ص 48.

29- ممتاز العارف، المصدر السابق، ص 443.

30- المصدر نفسه، ص 444.

31- Haggai Erlich,"The Ethiopian Army and the 1974 Revolution,"Armed Forces society 9:3 (Spring 1983), p.455.

32- Patman,op.cit,p.153.

33- مكرم سويحة بخيت دوس، المصدر السابق، ص 558

34- للمزيد من التفاصيل عن البرنامج. ينظر: ممتاز العارف، المصدر السابق، ص 451– 452.

35- المصدر نفسه، ص 452.

36- Lefort,op.cit,p.67.
37- Terrence p.Lyons,op.cit,p.109.
38- Patman R.G,op.cit,p.154.
39-Terrence p.Lyons,op.cit,p.109.
40- يان فالديلين، اثيوبيا 1974-1977 من الثورة المعادية للإقطاع الى تثبيت الدولة البرجوازية، ترجمة: وميض مصطفى، مجلة دراسات عربية، العددان(10/9)، بغداد، تموز- اب 1986،ص 110.
41- سيد احمد خليفة، المصدر السابق، ص 49.
42-Patman R.G,op.cit,p.154.
43- سيد احمد خليفه، المصدر السابق، ص 50.
44- المصدر نفسه، ص 51.
45- امان عندوم(1924-1974): ولد في اريتريا بروتستانتي لوثري المذهب، تلقى تعليمه الابتدائي في مدرسة امريكية في السودان، التحق بحركة المقاومة ضد الاحتلال الايطالي، وظل جنديا نظاميا في القوات الاثيوبية حتى تحرير اثيوبيا عام 1941، بعد ذلك سافر الى بريطانيا للتخصص في اكاديميتي كامبرلي وساندهيرست العسكريتين، ترقى الى رتبة جنرال (لواء) عام 1962،اوفد ملحقا عسكريا الى الولايات المتحدة الامريكية على اثر الانقلاب العسكري عام 1960، وعند قيام الثورة الاثيوبية في عام 1974عين وزيرا للدفاع ورئيسا للأركان، وبعد خلع الامبراطور هيلاسلاسي في 12 ايلول 1974 اصبح رئيسا للمجلس العسكري المؤقت. مع احتفاظه بمنصبيه السابقين، وعلى اثر رفضه التصديق على اعدام المتهمين بمعارضة الثورة بدون محاكمة، استقال من رئاسة الاركان ومن رئاسة المجلس الحاكم. وفي تشرين الثاني 1974 فرضت الاقامة الجبرية عليه، ثم قتل في اليوم التالي. للمزيد ينظر: مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، ج1، الشركة العالمية للموسوعات،ط5، بيروت، 2005، ص.113
46- ممتاز العارف، المصدر السابق، ص 464.
47- سيد احمد خليفة، المصدر السابق، ص 51.
48-Terrence p.Lyons,op.cit,p.110..
49- Lefort R,op.cit,p.69.
50- F.R.U.S. (1969-1976), Vol.E-6, Document of Africa, 1973-1976, Washington, Document 122, Memoroandum from the Executive Secretary of the Department, of State (Spring teen) to the Presidents Deputy Assistant for National Security Affairs,
Scowcroft, December 18,1974,p.2
51- Vivo R.V, Ethiopia`s Revolution, New York,1978,p.87.
52-Lefort R,op.cit,p.163.
53- محمد كمال محيي الدين عبد العزيز، سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه اثيوبيا منذ عام 1991، رسالة ماجستير (غير منشورة)،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،جامعة القاهرة، 2014، ص 29.
54- للمزيد من التفاصيل ينظر: عصام عبد الحسن نومان الدليمي، الولايات المتحدة ودولة جنوب افريقيا (1945-1981)، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)،كلية التربية للبنات، جامعة بغداد،2000،ص 158.
55- Crawford Young," United State policy toward Africa: Silver anniversary, Reflections, "Africa studies review 27:3,September 1984,p.1-17.
56- للمزيد من التفاصيل. ينظر: احمد نوري النعيمي، النزاع التركي- اليوناني على بحر ايجه، سلسلة الدراسات السياسية، العدد 139،بغداد،كانون الاول 1982 ؛ نبيل محمد سليم، تطور العلاقات التركية – الامريكية في ظل التغيرات الدولية المعاصرة، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)،كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1977.
57- Terrence p.Lyons,op.cit,p.117.

58- فضيحة واترغيت: هو اسم لأكبر فضيحة سياسية في تاريخ الولايات المتحدة. كان عام 1968 عامًا سيئًا على الرئيس ريتشارد نيكسون، حيث فاز بصعوبة شديدة على منافسه الديموقراطي همفري، بنسبة 43.5% إلى 42%، مما جعل موقف الرئيس ريتشارد نيكسون أثناء معركة التجديد للرئاسة عام 1972 صعباً جداً. قرر الرئيس نيكسون التجسس على مكاتب الحزب الديمقراطي المنافس في مبنى واترغيت. وفي 17 حزيران 1972 ألقي القبض على خمسة أشخاص في واشنطن بمقر الحزب الديمقراطي وهم ينصبون أجهزة تسجيل مموهة. كان البيت الأبيض قد سجل 64 مكالمة، فتفجرت أزمة سياسية هائلة وتوجهت أصابع الاتهام إلى الرئيس نيكسون، استقال على أثر ذلك الرئيس في اب1974. وقد تمت محاكمته بسبب الفضيحة، وفي 8 ايلول 1974،أصدر الرئيس الأمريكي جيرالد فورد عفواً بحق ريتشارد نيكسون بشأن الفضيحة. ينظر:

John M. Murrin and Others, A History of The American People,VOL.II, Canada,2008,p.932.

59- Tad Szulc, The Illusion of Peace: Foreign Policy in the Nixon Years New York: Viking Press,1978.

60- Terrence p.Lyons, op.cit, p.119.

61- Wubneh M and Abate Y, Ethiopia Transition and Development in the Horn of Africa,Colorado,1988,p.175.

62- John M.Cohen," Peasant Production in Ethiopia: Social and Institutional to Rural change," in Colloquium on Ethiopia,Washington Dc: Department of State,10 June 1974.

63- Patrick Gilkes, "The Coming Struggle for Ethiopia," Africa Report 20:3 (May-June 1974): p.33-35,43.

64 - Peter Enharo, "Ethiopia's Melting Pot," Africa No. 33 (May 1974), p. 15

65-Terrence p.Lyons, op.cit, p.133.

66 - Ibid,p.120.

67- Ibid, p.133.

68-Ibid.

69 - Patman R, op.cit,p.143.

70 -Peter J Schraeder, U.S Foreign Policy towards Africa: Incrementalism, Crisis and change, Cambridge: Cambridge University press,1994.,p.137.

71- Patman R, op.cit,p.143.

72- Quoted From: Terrence p.Lyons, op.cit, p.126.

73 - Patman R, op.cit,p.144.

74 - Schraeder J,op.cit,p.138.

75-Baffour Agyeman Duha, United States military Assistance relationship with Ethiopia,1953-1977: Historical and theoretical analysis,PH.D,University of Denver, June 1984..238.

76- Ibid.

77- Patman R, op.cit,p.145.

78- Baffour Agyeman Duha, op.cit,p.238.

89- Brigadier General Harold D. Yow, Chief of HAAG, "MAAG Ethiopia: End-of-Tour Report, 28 July 1973-11 August 1975," p. 27.

80 - Terrence p.Lyons, op.cit, p.132.

81- Ibid.

82- Patman R, op.cit,p.145.

83- تيفري بانتي: جنرال ورئيس المجلس العسكري (الدرك) من عام 1974 وحتى عام 1977.عمل بالقوات البرية الاثيوبية لمدة 33 عاماً في وحدات مختلفة من منطقة هرار، ثم بمقر قيادة الفرقة الرابعة للجيش في اديس ابابا،كما عمل قائدا للأكاديمية العسكرية في هرر، ثم عين قائدا للفرقة الثانية في القطاع الشمالي من البلاد قبل قيام الثورة الاثيوبية عام 1974، بقي رئيساً للمجلس العسكري حتى شباط 1977، بعدما اطاح به العقيد منغيستو هيلا مريام، وتم اعدامه. للمزيد من التفاصيل ينظر: مسعود الخوند، المصدر السابق، ج1، ص 111.

84- منغيستو هيلا مريام: ولد في عام 1937، ونشا في بيئة اجتماعية متواضعة، كان والده جندياً بسيطاً في الجيش الاثيوبي، وفي العشرين من عمره التحق بالجيش الاثيوبي، وتدرج في الرتب العسكرية حتى وصل الى رتبة مقدم في عام 1974، قاد انقلاباً ضد الدرك وسيطر على مقاليد الحكم في اثيوبيا في عام 1977، واطلق عليه لقب (النجاشي الاحمر)، انهار نظامه عام 1991، وفر من البلاد على اثر استيلاء زعيم الجبهة الشعبية لتحرير تغراي ملس زيناوي على السلطة في اديس ابابا، للمزيد من التفاصيل ينظر: لطفي جعفر فرج، الرئيس "منغستو هيلا ميريام" دراسة في الشخصية ودورها القيادي، الجامعة المستنصرية معهد الدراسات الاسيوية والافريقية سلسلة شخصيات تراجم رقم (2)، بغداد، 1984، مسعود الخوند، المصدر السابق، ج1، ص 113.

85- Quoted: Patman R, op.cit,p.145.

86-Marina Ottawa,op.cit,p.55.

87- Erlich H, The Struggle over Eritrea (1962-1978): War and Revolution in the Horn of Africa, Stanford University, California 1983,p.103.